

عباس هاشم



إصدار المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير

المحتويات

- البطاقة التعريفية ٥
- الجبيلي الحالم بورقة يانصيب لا بمقعد نيابي ٧
- المحطات السياسية الرئيسة ١١
- - الموقف من المقاومة الوطنية ١١
- - حول الدولة والدستور والإصلاح السياسي والطائف
والحوار الداخلي والتحالفات السياسية ١١
- في المسألة الاقتصادية والاجتماعية ١٩
- مواقف من شؤون عربية وإقليمية ٢٦
- - القضية الفلسطينية ٢٦
- - العلاقات اللبنانية - السورية ٢٦
- الانتخابات النيابية سنة ٢٠٠٩ ٢٩

البطاقة التعريفية



- ولد في بلدة طورزيا (قضاء جبيل) في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٤.
- والده: حسين هاشم (توفي عن ٣٩ عاماً فتكفّلت والدته تربيته مع جده المرحوم الحاج علي وسط أسرة مؤلفة من ستة أولاد).
- والدته: أمنة شهيد إبراهيم.
- زوجته: السيدة آمال حسن إبراهيم، ولهما أربعة أولاد: علي ودارينا ونسرين وميرا.
- أنهى دروسه الابتدائية في مدارس الرهبانية المارونية، والثانوية في ثانوية جبيل الرسمية، ثم تخصص في إدارة الأعمال.
- سافر إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٦. وبعد ثلاث سنوات أصبح مديراً

شركة محمد المديفر وأخوانه، كانت في البداية تضمّ ٢٢ موظفاً فصارت امبراطورية تضمّ ٥٨٠ موظفاً في قطاع الخدمات؛ من عمليات التخليص الجمركي إلى النقل، مروراً بالصناعات المتعددة، وصولاً إلى النقل الخارجي والداخلي.

• أسس وشارك في عدة مؤسسات منها شركة التطوير الإداري لمجموعة المديفر - المملكة العربية السعودية.

• تولّى إدارة الشركة اللبنانية للتنمية الصناعية «ليدكو».

• أسس شركة هاشم الهندسية، وسلسلة محطات هاشم للمحروقات.

• ترشح في الانتخابات النيابية عن المقعد الشيعي في دائرة قضاء جبيل (دورة ١٩٩٦)، ولم يحالفه الحظ.

• انتخب نائباً عن قضاءي جبيل وكسروان - الفتوح في دورة سنة ٢٠٠٠ ونال ٢٩٦٧٧ صوتاً.

• أعيد انتخابه في دورة سنة ٢٠٠٥، على لائحة «التغيير والإصلاح»، فنال ٦٢٢٩٤ صوتاً، وأصبح عضواً في «تكتل التغيير والإصلاح» الذي يرأسه العماد ميشال عون.

• عضو مشارك في لجنة المال والموازنة، ولجنة الشباب والرياضة، ولجنة تكنولوجيا المعلومات.

• عضو لجنة الصداقة البرلمانية اللبنانية - الأسترالية.

• عضو لجنة الصداقة البرلمانية اللبنانية - البوليفية.

• عضو لجنة الصداقة البرلمانية اللبنانية - الجنوب إفريقية.

• عمل على إدراج قضاء جبيل ضمن الخارطة السياحية الإنمائية. وشارك في عدة ندوات ومحاضرات تحت عناوين «الوفاق الوطني»، و«أزمة وآفاق»، و«سيادة الأوطان أم سيادة المجتمعات».

الجبيلي الحالم بورقة يانصيب لا بمقعد نيابي

لم يرفض الرئيس نبيه بري طلب النائب عباس هاشم منه. ربما رحّب بالزميل الذي يريد أن يمثل رئيسه في حفل تخريج الطلاب في الجامعة الأميركية. ثمة غاية في نفس عباس. يريد أن يكون في الصف الأول في ذلك الحفل السنوي المهيّب. لا بأس ببعض التفاخر على متخرج بعينه، اسمه علي هاشم. فليسمع الإبن اسم أبيه يتردّد في حفل تخرّجه. وليقل إن والده حضر تخرجه كممثل لرئيس مجلس النواب. يفخر الإبن بثوبه أمام أبيه.. والعكس صحيح. غاية عباس كانت شخصية. نلومه؟ لا، بالطبع. هي غاية شخصية بشدّة، تكاد لا تخرج عن عتبة بيت النائب من طورزيا في بلاد جبيل. وهي ليست مؤذية. وهي غاية لطيفة.

يقف النائب عند مثل هذا التفصيل بفرح. يبدو عليه أنه يهوى لعبة التحدي. أن يتحدى ابنه وجده لأبيه. هل نعرف هذه اللعبة؟ أن نتباهى بأنفسنا أمام من يحبوننا لعلمنا بأنهم سيفرحون بنا؟

«أنظرا»، قال النائب لجدّه ولأبيه حين زارهما في مرقديهما بعد فوزه في الانتخابات سنة ٢٠٠٠. «ها أنا حققت شيئاً». ربما قصد جدّه في كلامه. الجد الذي تولى تنشئة الحفيد ابن التاسعة حين توفي الإبن الوحيد عن تسعة وثلاثين عاماً تاركاً ستة أولاد خلفه. الجدّ كان إمام القرية، رجل دين «مدني»، أي يرتدي الزي العربي. يأخذ عباس معه كي يزوّج الناس. وعباس كان يستفيد من نشاطات جدّه. يعود إلى البيت فتجلسه الأم بين صديقاتها مرتدياً لباساً شبيهاً بجدّه، ويقلّد الطفل الكبار. يرّد: «قولي زوجتك نفسي».. وتضحك النسوة وتنقدنه الحلوى.

عباس هاشم الذي ما حلم في حياته بالنيابة، وكانت ورقة اليانصيب أقصى ما حلم به، يعطي لجدّه جزءاً من سيرته. نعم لجد الفتى معظم المكان. هو يرفض موته سنة ١٩٧٥ وتدمع عيناه للذكرى سنة ٢٠٠٦. يمرح الطفل بالتعارك مع جدّه، وينصت إليه يروي أمثلة مرّة بأكثر من وجه. فواحد كاذب يضخّم التفاصيل، وآخر يصغرها، وثالث ينقلها كما هي، وكان الجدّ يقول إن على عباس أن يرى نفسه في الوجه الثالث للمرأة.. أي أن يرى

نفسه في حجمها الحقيقي. للجد أيضاً السبب في الإسم الأول الشيعي تماماً. فقد أصرَّ أن يكون اسم المولود على اسم شقيقه. أتى ليلة الميلاد سنة ١٩٥٤. ومن العادات الجبيلية أن يسمّى من يولد في هذا النهار باسم العيد. ولولا موقف الجد، لكننا أمام نائب شيعي إسمه ميلاد هاشم.

كثيرة هي العادات الجبيلية الراسخة في النائب. لا تقف عند أسماء «مربى التفاح، المشوبر والمبروش والمصفى»، ولا عند البيت الذي كان يقع قريباً من محطة تبديل باصات الذاهبين إلى الساحل. بيت يصير والحالة هذه، «منزولاً» يقصده المسافرون ليحتسوا شايًا مجانيًا، ولا بأس إن ابتاعوا بضعة أغراض من الدكان الذي كانت تجلس الأم فيه، تبيع وتعتمد على ذاكرتها إن أدانت. الأم التي انتعلت الجزمة وعملت في الحقل بعد وفاة زوجها على الرغم من أنف التقاليد التي ترفض للمرأة أن تعمل. مثل هذه الصور القديمة تجعل هاشم معتدًا بأنه عصامي، وأنه أول نائب في عائلة لم يكن فيها موظف رسمي منذ ٤٠٠ سنة. لكنه معتدٌ أيضاً بميزة الآتين من بلاد جبيل أو غيرها من المناطق التي لا تتمتع بالصفاء الطائفي. هؤلاء غالباً ما يكونون مزيجاً من مركبات الطوائف المتعددة. عباس هاشم واحد من حملة هذا «الفيروس». درس في المدارس الداخلية للرهبانية المارونية وتربى على يدي رجل دين. الرهبانية جعلته يتعرّف على الآخر، و«الفكر الإمامي الشيعي» مكّنه من «الحركية الفكرية». لغته المختلفة، التي تذكّر في بلاغتها بلغة السيد محمد حسين فضل الله، هي نتاج هذا الخليط الجبيلي الذي يصرّ على الفهم العميق لدين «المولد والإيمان» وعلى «الانطلاق إلى الرحب الوطني الأوسع». على هذا يلتقي النائب في «التغيير والإصلاح» برئيس كتلته ميشال عون. «الجنرال» أت من بيئة لبنانية ممائلة لبيئة عباس هاشم. ولا شك في أن إعجاب هاشم بميشال عون والتيار الوطني الحر كبير. التقى الجنرال بهاشم بعد يوم من عودته من باريس. اصطحب النائب ابنه علي في زيارة رغب بها الإبن وأتى لأجلها من لندن. كان علي يريد أن يرى الجنرال. وكانت زيارة قصيرة لعون المرهق بعد نهار وليل العودة الطويلين. في المرة الثانية تعرّف الرجلان بعضهما على بعض في زيارة امتدّت لثلاث ساعات. اكتشف

هاشم فيها من سيصير رئيس كتلته لاحقاً «السياسي الرؤيوي المحاور والمستمع». يقول عن عون «إنه مقاتل وليس قاتلاً، وأنه رجل الصفح وليس رجل السفح». اقترب هاشم من الجنرال ولم يقدر على الاقتراب من القوات اللبنانية. لماذا يا ترى؟ «في مخزون ذاكرتي ما لم يسمح لي بالاقتراب من القوات، لأنها لم تعط لي مساحة تفكير بها. لأنها لم تحي إيماناً حقيقياً». هل ورد في الكلام أعلاه أن النائب عباس هاشم يصمت طويلاً قبل أن يختار كلماته بعناية فائقة؟ حسناً. كلماته عن القوات احتاجت منه إلى الوقت الأطول قبل أن ينطق بها كما جاءت هنا. حماسته للجنرال لا تتخطاها إلا حماسته الهائلة لوثيقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر. ينفي «تهمة» أنها تقاطعت عنده بصفته الشيعي في «التغيير والإصلاح»، لأنه يرفض أن يكون الآخرون في الكتلة ممثلين بصفتهم الطائفية. لكنه، إلى الغد، يمكنه أن يحكي عن هذه الوثيقة: «أول تفاهم لإعادة استنهاض مشروع الدولة. قامت على مقارنة فكرية سياسية من دون أي غاية شخصية. تفاهم جدي وموضوعي أتى سابقاً للكيمياء الشخصية (بين «السيد» و«الجنرال») وليس لاحقاً لها. أهم وثيقة في تاريخ لبنان الحديث؛ لأنها أسست قاعدة صلبة لهرم مستو وليس مقلوباً بين القادة وجماهيرهم».

من الوثيقة إلى الطاولة التي لم يغب عنها هاشم بعد. لديه دفتر صغير يسجل فيه ملاحظاته حول المتحاورين. لكنه له وحده ولن نقرأ ما فيه. سنكتفي ما يقوله: هناك عدم توازن على الطاولة. الرئيس نبيه بري يختزن من الذكاء والدهاء السياسيين ما يؤهله لأن يتراًس الطاولة. السيد حسن نصر الله استراتيجي كبير لا يقبل بأن يضع الإنجاز الكبير (التحرير) في المتاهات التافهة والضيقة. الجنرال استراتيجي بدوره وإن كان يعتمد الإعجاز في الإيجاز. قليل الكلام وكثير التعبير والمضمون..

نفترض من السياق، أن هاشم سوف يتابع وصفه للبقية من القيادات. يتنهّد، ويكمل: «و.. أحترم طاولة الحوار».

بالصور ..

2008



مع الرئيس ميشال سليمان في عمشيت (٢٠٠٨)

2005



مع العماد ميشال عون (٢٠٠٥)

المحطات السياسية الرئيسية

الموقف من المقاومة الوطنية

• «إن خطابنا السياسي يجب أن يركز على واجب اللبناني في مقاومة الاحتلال، وبات على الدولة اللبنانية أن تبسط سلطتها على كامل ترابها الوطني بوسائلها، وفي الوقت المناسب».

(الحوادث، ٨/٩/٢٠٠٠)

• من الطبيعي أن يلتزم «حزب الله» قضية الأسرى اللبنانيين والعرب داخل المعتقلات الإسرائيلية.

(الأنوار، ١٥/١٠/٢٠٠٠)

حول الدولة والدستور والإصلاح السياسي والطائف والحوار الداخلي والتحالفات السياسية

• يؤمن بأن لبنان «وطن الرسالة»، كما وصفه قداسة البابا في زيارته الشهيرة إلى لبنان (١٩٩٧)، وأيضاً في السينودس المخصص لأجل لبنان، عندما حدّد أن هذا الوطن رسالة. ولبنان يؤدي «الدور الذي يناقض مقولة صراع الحضارات لمصلحة حوار الحضارات أو تكاملها. ومن أجدى من لبنان ليكون رائداً في عملية التكامل، لأنه الأقدر على الفهم والتفهم لمجمل الحضارات التي عاشها وعایشها إن بثقافته نتيجة لوضعه التعددي، أو بجغرافيته المميزة في هذا الشرق».

• بعد انتخابه نائباً سنة ٢٠٠٠ قال: «السياسة عندي ليست «حرتقة سياسية». السياسة في جوهرها هي تواصل حميم مع الأخلاق، فالسياسة التي تستند إلى الكذب واستغناء الناس وخداعهم عمرها قصير. وعندنا في جبيل وكسروان والفتوح أمثلة واضحة على ما أقول، مع العلم أن الرأي العام في دائرتنا الانتخابية يعرف كم من

بالصور ..



أمام مجلس النواب مع العماد ميشال عون والنائب إبراهيم كنعان

2005



لائحة التغيير والإصلاح في دائرة جبيل - كسروان الفتوح (٢٠٠٥)

الرأسمال وضع في خدمة بعضهم، ولكن وعي الناخبين وكرامتهم أحبطا إجراءات المال. إن الالتفاف الذي مكّني من الفوز يستند إلى وعي الكثير من الناس لرفض التقوقع داخل العصبية العائلية الضيقة، والخروج إلى رحاب المنطقة بكل مكوناتها البشرية وصولاً إلى حالة وطنية تساعد على النهوض بالمشروع الوطني الذي نسعى إليه بدلاً عن كل المشاريع الطائفية والمذهبية والعائلية الضيقة».

(الحوادث، ٨/٩/٢٠٠٠)

• «الوفاق الوطني لا يجوز أن يلغي المعارضة الجديّة أو الرأي الآخر، فهذا إذا حصل أمر خطير على الديمقراطية والحرية. كما أن الوفاق لا يعني التماثل في العقيدة أو الحزبية، بل التقارب في الموقف، وهو يبقي التنوع في إطار الوحدة. وأن الوفاق الحقيقي ليس كما روج دائماً له وفاق بين الطوائف في اقتسام النفوذ والمصالح الفئوية، بل على العكس وفاق من أجل الوطن والمستقبل. وفاق على مواكبة التطور الحضاري المعاصر، والمشاركة في إنجازاته. إنه وفاق بين المواطنين من أجل الوطن وازدهاره وكرامة إنسانه. ومثل هذا الوفاق هو المؤهل للسمود والاستمرار، وهو الأمل الباقي».

(النهار، ٢٢/٣/٢٠٠١)

• اعتبر أنه «لا يمكن أن ينجح إلا الخطاب المعتدل في لبنان، إذ إن التطرف هو موجة استقطاب، بينما الاعتدال هو خطاب العقل والتعقل». ورأى أن «الخلل يحصل عندما يكون الجنوح مبالغاً فيه، والهدوء يأتي مع بداية العقلنة في الخطاب السياسي». وقال: «لا نسبية في المواطنة. عندما نقول إن المواطنة نسبية يعني أن الوطن سقط».

(الديان، ١٧/٦/٢٠٠٢)

• «الوفاق الوطني يتحقّق حكماً عند تطبيق اتفاق الطائف، وحتى في ظل المعارضات المتسلسلة للاتفاق. وإعادة قراءة «الطائف» أحياناً تكون مفيدة لكل الشرائح السياسية

لإعادة تطوير بنية النظام اللبناني، انطلاقاً من مبدأ أن اتفاق الطائف كان اتفاق الضرورة لوقف الحرب، والانتقال إلى حال السلم».

(الصياد، ٢١/٢/٢٠٠٣)

• «نعيش في بلد يختزن ديكتاتورية المذاهب وديمقراطية الطوائف».

(الحوادث، ٧/٥/٢٠٠٤)

• ارتأى أن يحقق عملياً فكرة الاستفتاء المباشر والمبرمج إلكترونياً في قضاءي جبيل وكسروان. والهدف، في اعتقاده، هو دفع المجتمع الأهلي إلى المشاركة في صوغ القرارات المصيرية وعدم الاكتفاء بتلزييم هذا الأمر «من حُمل شرف الوكالة»؛ أي النائب. وفَسَّر الدوافع التي حدثت على السير بهذه المبادرة، وهي، «دفع الواقع السياسي ليتكامل مع المجتمع الأهلي بغية صوغ القرار الصائب انطلاقاً من ردم الهوة السحيقة بين المجتمع الأهلي والواقع السياسي، ومن المثل القائل إن «من شاور الناس شاركهم عقولهم». من هنا، انطلق في عمله من خطين متوازيين: الأول خط الجولات الميدانية المباشرة، والثاني الإعلان عبر البريد الإلكتروني أو المنشورات، ما يحفز المواطن على المشاركة.

(النهار، ٢٨/٨/٢٠٠٤)

• «القضاء هو الدائرة المثلى لتكوين العلاقة بين النائب والناخب».

(الأنوار، ١٧/١/٢٠٠٥)

• «لبنان لم يعرف يوماً طعم الحكم الذاتي. وأعتقد أن هناك طبقة سياسية جديدة ستظهر (بعد الانتخابات) لأنه يستحيل بعد هذا الزلزال الذي أصاب لبنان بدءاً من التمديد لرئيس الجمهورية وصولاً إلى القرار ١٥٥٩ واستشهاد الرئيس رفيق الحريري مروراً بالقرار ١٥٩٥، فلا بد أن تنتج عن ذلك طبقة سياسية جديدة، ولكن ما يُقلقني أن هذه الطبقة السياسية الجديدة ستأتي من رحم حقد الطبقة السياسية القديمة، وبالتالي لأرى

أن هناك أفاقاً لإيجاد نظام سياسي جديد يؤكد ثبات هذا الواقع لفترة زمنية مُقبلة». («السياسة» الكويتية، ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٥)

• قال : «إن «تكتل التغيير والإصلاح» يريد إقامة الدولة المدنية الحديثة. ويجب أن نتفق على قيام الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة الراحية للمجتمع المدني والضامنة للاستقلال عبر تحقيق المساواة واحترام مبدأ الكفاءة مع المساواة. هذا المشروع كان يحتاج إلى الحوار، وليس إلى آراء منفردة. الحوار بين الطبقة السياسية التي وقعت سابقاً في الخطأ في عملية تسخيرها للنظام في خدمة مشروعها الخاص، وليس لخدمة مشروع الدولة، فكتلتنا دعت الجميع إلى الاتفاق على مشروع الدولة، ومن يتول الإدارة يصبح جزءاً من رمزية الدولة، وليس من حركة التسلط داخل الدولة».

(الأنوار، ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥)

• وصف «وثيقة التفاهم» بين «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» بـ«دستور جديد»، لأنها تضمنت سبل بناء الدولة المدنية الحديثة الحامية للاستقلال، ولو جوبهت بالتخلف السياسي.

(الأنوار، ١٨ / ٤ / ٢٠٠٦)

• رأى أن الحكومة «لا تحكّم ولا تقدم على شيء، وتشل عمداً مؤسسات الدولة كالمجلس الدستوري ومجلس القضاء الأعلى».

(النهار، ٤ / ٥ / ٢٠٠٦)

• عن رأيه في جلسة التشاور التي ضمت أقطاب الحوار في المجلس النيابي، والتي عقدت في ١١ / ١١ / ٢٠٠٦، قال: «هم لا يرضون بالمشاركة يرضون فقط بالحاصصة؛ أي تعالوا لنتقاسم ونحتفظ بحقنا وبحقوق الآخرين ونؤمن حقوقهم. من هنا أتى موقف الجنرال عون ليؤكد أننا نديون، وأنا شركاء في هذا النظام، ولسنا «تبعيين» لأي كان. وبالتالي، كان لوزراء حركة «أمل» و«حزب الله» موقف مؤيد للمشاركة الكاملة لمجموعة

الطوائف، وإلا فكيف نفسّر أن الثلث المعطل هو عبارة عن قوى متعددة «أمل» و«حزب الله» و«التيار الوطني الحر»... أما ما هو الجامع المشترك في الموضوع الاقتصادي بين هذه القوى: هناك جامع سياسي: بناء الدولة، ولكن ليس من جانب تفصيلي، يبتعد فيه «التيار الوطني الحر» عن «تيار المستقبل» أكثر مما يبتعد «الحزب التقدمي الاشتراكي» عن «تيار المستقبل» في الجانب الاقتصادي أو المالي أو ما شابه ذلك. وعليه، نرى أن الذهنية هي ذهنية تسلط وليست ذهنية مشاركة، وهي ذهنية تحكم وليست ذهنية حكم. من هنا نقول كنا في أزمة حكومة، وأصبحنا في أزمة حكم، ولكننا اليوم في أزمة نظام... سقط الطوائف وانهار على من قام بصياغة الطائف...».

(الصياد، ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٦)

• «كنا نترحم على الحقبة الممتدة من سنة ١٩٤٣ حتى ١٩٩٠، فقد سقطت خلال ٥٠ عاماً. أما الحقبة الحديثة فقط سقطت في أقل من عام. هذا الوطن لا يمكن أن يحكم من فئة، ولا يمكن أن يستمر من دون تآلف كل فئاته ومجموعاته. الخلاف في لبنان هو خلاف سياسي لا مذهبي. كيف يتحول الإنسان إلى رمز ديني؟ لا أدري كيفية قبول الأمر في بلد يدعي الحضارة والعلم. كما ننبه إذا كان الصراع داخل العراق هو سني - شيعي، فالصراع داخل كل الدول العربية هو سني - سني. فلنتعظ بأن الخلاف في لبنان هو سياسي وغير مذهبي. والدليل أن عدداً كبيراً من الشخصيات الدينية الشيعية، والتي تملك مقامات كبيرة على مستوى الفقه والشرع، هي جزء من هذه السلطة، كما أن الكثير من القيادات السنية هي أيضاً جزء من المعارضة، وبالتالي فإن التباين والخلاف الحاصلين مصدرهما سياسي، ونأمل من الجميع أن يفهموا جيداً هذا الواقع.».

(الأنوار، ٨ / ١ / ٢٠٠٧)

• في الذكرى الثانية لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري، قال: «أعتقد أن الرئيس الشهيد رفيق الحريري هو شهيد كل لبنان. هكذا فهمنا، وهكذا استوعبنا، وهكذا تطلعنا إلى شهادته. أما أن يتحوّل الرئيس الشهيد إلى مادة ابتزاز، تسلطوا بها للوصول إلى السياسة، واستفادوا من هذه الدماء الطاهرة لاستغلال هذا الشعب الطاهر، فأعتقد أن

الرئيس الشهيد لو علم وأدرك ما يحدث على هذه البقعة الطاهرة حيث يرقد جثمانه لانتفض ناكراً كل هؤلاء الوارثين لكل هذه التيارات السياسية، ولكن يبقى شيء مهم يجب أن يرثوه، ألا وهو العقل والشهامة والنضج. لذلك نحن موجودون في الساحات، ولا مانع أبداً من أن نلتقي جميعاً في الساحة نفسها لعملية استذكار الشهيد رفيق الحريري».

(الرأي، ٦/٢/٢٠٠٧)

• «نحن نعتز بالتفاهم الذي حصل بين «حزب الله» والتيار الوطني الحر»، لأنه أثبت أنه البديل عن الفتنة الأهلية، وهو الذي حمى لبنان منذ ٦/٢/٢٠٠٦ حتى يومنا هذا».

(الأنوار، ٢٥/٣/٢٠٠٧)

• «نحن بحاجة إلى «طائف» جديد لتفسير الطائف تمهيداً لتنفيذه وإعادة صياغته. والطائف انعقد برعاية سعودية وتوافق سوري، وكلنا يعلم أنه لا يمكن قراءة الطائف خارج نطاق ظروف نتاجه. وإذا ما تغيرت ظروف أي اتفاق جديد، فعلياً أن نعيد صياغته بما يتلاءم مع عدم إسقاطه».

(الأنوار، ٢٥/٣/٢٠٠٧)

• عن اتفاق الدوحة يقول: «أتى اتفاق الدوحة ليعيد الاعتبار إلى السبل الديمقراطية لتطوير الواقع بما يتلاءم مع المتغيرات. في مضمون اتفاق الدوحة وفلسفته، كان علينا أن نجد سبيلاً لحكم الشراكة بين الأقوياء، فكان اتفاق الدوحة بين «تيار المستقبل» والتحالف بين «أمل» و«حزب الله» و«التيار الوطني الحر». هذه «السيبة» الثلاثية هي التي أنتجت اتفاق الدوحة، حيث كان إجماع لبناني ودولي وإقليمي على أن رئيس الجمهورية توافقي. وهذا جسّد حالة من رعاية الاتفاق. أول التفاف سلبي على اتفاق الدوحة كان إعادة تسمية الرئيس فؤاد السنيورة رئيساً للحكومة، وهو ما قال فيه الأستاذ غسان تويني: «لا يمكن العمل برواسب الماضي».

(الأنوار، ٦/٧/٢٠٠٨)

بالصور ..

2006



في اجتماع تكتل التغيير والإصلاح (٢٠٠٦)

2006



في مؤتمر الحوار الوطني في مجلس النواب مع أمين الجميل وسمير جعجع وإبراهيم كنعان والعماد ميشال عون وميشال المر وأغوب بقرادونيان (٢٠٠٦)

في المسألة الاقتصادية والاجتماعية

• «يجب التركيز في خطابنا السياسي على الاستقرار الاجتماعي كشرط من شروط التنمية الاقتصادية والقضاء على أوجه الظلم. ويجب تأكيد العيش الواحد لأننا شعب واحد. ويجب أيضاً تعزيز الأطر والمؤسسات الديمقراطية، واحترام سيادة القانون العادل، وتوفير الضمانات لجميع المواطنين تثبيتاً للاستقرار الاجتماعي. ونرى أن تعزيز التعليم الرسمي، وعلى رأسه الجامعة اللبنانية، ووضع نظام ضريبي متطور يراعي بعدالة تامة كل شرائح المجتمع، وتنفيذ اللامركزية الإدارية والإنمائية، وتعزيز الزراعة والصناعة، وكذلك الحفاظ على البيئة السليمة، فهي مجتمعة تساهم في حال تحقيقها في استقرار الوطن، والسير به نحو عدالة اجتماعية يحتاج إليها الوطن والمواطن».

(الحوادث، ٨/٩/٢٠٠٠)

• «الاقتصاد وليد السياسة، والسياسة لخدمة الاقتصاد، وليس العكس. لذا يستحيل الفصل بين الاثنين، ونرى تلازماً بين ارتفاع الخطاب السياسي وتردي الوضع الاقتصادي».

(الصياد، ١٣/٤/٢٠٠١)

• «أنا ضد الضرائب والرسوم قبل أن نسدّ كل مزاريب الهدر، لأن مكامن الهدر في الإدارة اللبنانية أكثر بكثير من أي إيرادات سوف تأتي. فأنا ضد العفو عن كل من أساء وهدر المال العام، ولكن يجب إعطاء الأولوية لمسار قطار الاقتصاد، وليس التلفت إلى من ساهم في عرقلته. أما من ناحية الرسوم والضرائب، فأنا أرفض أية رسوم أو ضرائب جديدة ما لم نبدأ أولاً بالإصلاح الإداري الحقيقي، لنؤكد للشعب أن ما يدفعه هو لخدمة النمو الاقتصادي، وليس لخدمة بعض المراكز المالية».

(الصياد، ٢/١١/٢٠٠١)

بالصور ..

2008



في مؤتمر الحوار اللبناني (الدوحة - 2008)

2008



في لقاء جمع الرئيس بشار الأسد والعماد ميشال عون (2008)

• «جدوى الخصخصة سقطت، والاقتصاد يستمر لخدمة السياسة بلا حياة سياسية».

(الصياد، ٦/٧/٢٠٠٢)

• «الحلول الممكنة للأزمة الاقتصادية تتلخّص باتجاهات ثلاثة إضافة إلى الاستقرار السياسي؛ الأول: إيجاد مداخل بالعملة الأجنبية بشكل مستمر من أجل استقرار السوق وتدخل الخصخصة في هذا السياق. ثانياً: تحفيز القطاع الخاص على تطوير القدرات التنافسية في مجالات ذات قيمة مضافة عالية مثل قطاعي الاتصالات والمعلوماتية. ثالثاً: التحكم بالعجز من خلال تخفيض حجم الموازنة، وبالتالي تقليص حجم القطاع العام، والذي بات يشكل قرابة الـ ٤٠ بالمئة من حجم الناتج المحلي».

(الحوادث، ٦/٧/٢٠٠٢)

• «الوضع الاقتصادي مهترئ لدرجة أن ثورة الفقراء باتت على قاب قوسين، ومن يتمتع بالليبرالية المتوحشة اليوم سيعيش المأساة غداً».

(الحوادث، ١٧/١٠/٢٠٠٣)

• قام النائبان عباس هاشم وشامل موزايا بزيارة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، وبحثا معه مطالب إنمائية لمنطقة جبيل. وأوضح النائب هاشم أن الزيارة كانت «لترح مأساة ما يسمى قضاء جبيل على كل المستويات التحتية والفوقية. وسلمناه ملفاً بكامل احتياجات المنطقة على مستوى المياه، وخصوصاً أن المنطقة تتميز بغزارة المياه السطحية والجوفية، وهي أكثر حرماناً إن كان بالنسبة إلى مياه الشفة أو الري». ولفت إلى أن الحديث تطرق إلى «موضوع الطرقات، إضافة إلى المطالب المتكررة منذ ١٩٢٠ حتى تاريخه، والتي لا تزال على ما هي عليه، ومسألة العدالة في الإنماء وليس التوازن».

(النهار، ٨/٩/٢٠٠٥)

بالصور ..

2008



في زيارة إلى البطريرك صفيير (٢٠٠٨)

2006



النائبان عباس هاشم ونبيل نقولا في احتفال اقامة حزب الله بمناسبة ذكرى المولد النبوي (٢٠٠٦)

• أهم البنود التي وردت في خطابه في المجلس النيابي أثناء مناقشة البيان الوزاري سنة ٢٠٠٥:

- ١ - تفعيل دور أجهزة الرقابة والتفتيش، ومنحها الحصانة اللازمة للقيام بمهامها خير قيام لتتقية الإدارة من الفاسدين والمفسدين.
- ٢ - اعتماد مجلس الخدمة المدنية المعايير العلمية السليمة في التعيينات الإدارية تسهيلاً لرفع أيدي السياسيين عن الإدارة فيتحول ولاء المواطن لوطنه.
- ٣ - استحداث غرفة مراقبة في وزارة المال تراقب مداخيل موظفي الدولة مع أصولهم وفروعهم، وتساءل عن مدخراتهم غير الشرعية ورفع السرية المصرفية عن موظفي الدولة، وخصوصاً للفتتين الأولى والثانية.
- ٤ - إحالة المثرين من غير حق، وما أكثرهم، على القضاء المختص استناداً لتقارير أجهزة التفتيش.

• في اللامركزية والإنماء المتوازن: «اللافت أن الكلام على اللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن ورد في المقدمة بمعزل عن أي تفصيل أو أية إشارة إلى طرائق تطبيقها، ولاسيما أنه ترافق مع الكلام على الجامعة اللبنانية والبناء الموحد لهذه الجامعة، فعلى سبيل المثال هل يستقيم الكلام على هذه اللامركزية والإنماء المتوازن في الوقت نفسه مع الكلام على بناء الجامعة الموحد؟».

• في الاقتصاد: «بداية قد صار معروفاً أن الاقتصاد السليم هو وليد السياسة السليمة، فنحن نرجو أن نصل إلى تعميم سياسة داخلية سليمة لينمو الاقتصاد كما في الدول المتطورة. والعجب أن الكلام الوارد حول الحوار بين أطراف الإنتاج لم يأت على ذكر المجلس الاقتصادي الاجتماعي، ولم يشر إلى ضرورة تفعيله ودفعه هذه الأطراف إلى إمكان الحكومة رعاية الحوار حول المسألة الاقتصادية بغية الخروج بحلول للمأزوم من مكوناتها».

(النهار، ٣٠/٧/٢٠٠٥)

بالصور ..

2006



مع المرجع السيد محمد حسين فضل الله (٢٠٠٦)

2008



في زيارة إلى الوزير السابق عبد الرحيم مراد مع النائب نبيل نقولا (٢٠٠٨)

• قال في مداخلة: «باسم اللبنانيين الذين يسألون متى الخلاص؟ ثلاثين سنة سألوا وكم كانوا يغفون على أمل ليفيقوا على نكسة، وتتوالى السنوات والحكومات». وأشار إلى أنه «ليس في الأفق، ويا للأسف، حتى الساعة ما يدعو إلى الاطمئنان إلى الغد الآتي، والسبب أننا جميعاً حكماً ونواباً ووزراء لم نُعلِ بعد مصلحة الوطن فوق مصالحنا الخاصة، ولم ندحض طائفتنا البغيضة لمصلحة الوطن، ولم نقفز بعيداً عن حساباتنا الضيقة». وأشار إلى أن «الوطن ينادينا، ينادي أهل الشأن ليكونوا رجالاً متجردين». ودعا الحكومة «باسم الشعب اللبناني لتبادر فوراً إلى حوار وطني شامل تطرح فيه مشكلات لبنان من دون تكاذب أو مواربة، وإلى جراحة سياسية لن ينجو لبنان من غيرها، فيستكين الضجيج الداخلي، وتبعد كأس المرارة الخارجية عنا». وأضاف: «لنعترف جميعاً بأن النظام سقط وشعب سقطوا، فتسيبت أرض الوطن، وتفلت الأمن، وعبثت أيدي الشر تفجيراً وقتلاً. أين رئيس البلاد، أين الحكومة، أين وزير الداخلية، أين الألوف من رجال الأمن المتقاضين روايتهم من خزينة الشعب؟ لماذا تأخر تعيين القيادات الأمنية وكيف حصل ذلك فجأة؟ أليس لأن الخلاف التحاصصي مستشر بين الكتل والقيادات؟». وأكد أن «الخارج متفرج أياً يكن اهتمامه، والخارج لا ينشر الأمن ولا يوزع الرغيف ولا يحقق العدالة بين الناس».

(النهار، ٦/١٠/٢٠٠٥)

• دعا إلى «تشكيل لجنة قضائية نزيهة وحيادية تكون مهمتها فتح كل الملفات المالية من دون استثناء بغية وضع اليد على مجمل قيمة الهدر منذ العام ١٩٩٠ وتحديد المسؤوليات». واقترح «تطبيق القوانين المرعية الإجراء على جميع الإداريين، ومن ثم إحالة المقصرين والمعنين في تخريب الدولة على القضاء المختص لينالوا عقابهم، وإعادة هيكلة الإدارة العامة بما يتلاءم مع تحصيل الواقع العام وتطور الأنظمة الإدارية في العالم». وتابع: «ليس من العقل أن نناقش موازنة انتهت سنتها، وتفلتت بفعل الزمن قيودها، وفرضت بنودها فرضاً... صار عيباً السكوت على متهاتات الموازنات وعلى استنسابية بنودها وعدم ضبط الإهدار المقصود الذي يرافقها.. أسأل: «إذا كان كثير من الإهدار فيما مضى يصب في المنافع السورية كما قيل ويقال، فأين يصب اليوم بعدما خرج السوريون من أرضنا؟

وهل يجوز أن يستمر هذا الإهدار المعيب بعدما تسلم اللبنانيون مقاليد الحكم؟». ورأى أن «الحكومة الراهنة فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق هذه الإصلاحات، وبقيت وعودها في بيانها الحكومي حبراً على ورق».

(المستقبل، ٣١/١/٢٠٠٦)

مواقف من شؤون عربية وإقليمية

القضية الفلسطينية

• «أنا مؤمن بأن ليس هناك أي مواطن لبناني يستطيع أن يقبل أو يتقبل التوطين. من الناحية الإنسانية والقانونية والأخلاقية، وحفظ القضية الفلسطينية يجب أن يعود كل لاجئ إلى دياره. أما على المستوى السياسي والتركيبية الديمغرافية السياسية في لبنان، فيجب ألا نسمح بأي حال من الأحوال بعملية التوطين، لأن التوطين سيؤدي إلى إلغاء مشروع الدولة اللبنانية، وإلى خلل ديمغرافي ينعكس سلباً على النظام السياسي، كما أن التوطين هو الوجه الآخر للاحتلال الإسرائيلي».

(الكفاح العربي، ٢٤/١٠/٢٠٠٠)

• «لا حلّ للقضية اللبنانية في ظل الوجود الفلسطيني في لبنان، ولا حلّ للقضية الفلسطينية في ظل وجود الملف الفلسطيني عالقاً في لبنان».

(NowLebanon.Com، ٢٩/١٢/٢٠٠٨)

العلاقات اللبنانية - السورية

• «ليس من مصلحة اللبنانيين تسعير العداء لسوريا، فلبنان لن يُحكم من سوريا، ولن تحكمه أيضاً فئة تناصب العداء لها، لذا نرى لزاماً علينا العمل بكل الوسائل المشروعة للاتفاق مع سوريا وليس عليها».

(النهار، ٢٢/٣/٢٠٠١)

• «نحن لا نعيش في جزيرة على غرار روبنسون كروزو، لذا فإنّ الفعل أو الانفعال على أي من الدولتين (لبنان وسوريا) ينعكس سلباً على الأخرى، والعكس صحيح. والستاتيكو في الشرق الأوسط القائم منذ عام ١٩٧٤ لا بد أن ينعكس سلباً على كل منطقة الشرق الأوسط، وعلى كل الدول العربية والإسلامية حتى التي وقّعت الصلح مع العدو الإسرائيلي. وبالتالي يمكن أن نشهد مرحلة مماثلة لما بعد ١٩٤٨. بمعنى أوضح، إن من لا يتأثر مباشرة على صعيد دول المواجهة سيتأثر سلباً من واقع حركة الشعوب على الأنظمة المتخاذلة».

(الحوادث، ١٧/١٠/٢٠٠٣)

• «لم يخرج لبنان بعد من الوصاية السورية المطلقة، بل من الوصايات المتعددة. هل يتحمل لبنان هذه الوصاية بما يختزن من فسيفساء طائفية، كلنا يعلم أن الولاء متدرج وليس للوطن فقط، لذلك نسمى «بمجموعة أفراد» ولسنا شعباً؟ هل نستطيع أن نتحمل أحياناً تضارب المصالح بين الوصايات المتعددة؟ إنها أسئلة تفرض على ذوي الحل والربط لإيجاد توازن ما بين الحقيقة الدولية والحق الوطني، والإرادة الدولية، ومندرجات الوحدة الوطنية».

(الأنوار، ٩/٥/٢٠٠٥)

• عن رأيه في القمة العربية التي عقدت في دمشق (آذار ٢٠٠٨)، قال: «أعتقد أن سوريا، كدولة محورية، في هذا الشرق العربي أثبتت مرة أخرى أنها تستطيع وبامتياز تجاوز كل أزماتها، وتحول الأزمة إلى ما يسمى الإنجاز. ومع الأسف تخلف من سعى إلى تحويل هذه القمة إلى أن تكون أزمة، فبدلاً من أن تكون أزمة القمة أصبحت قمة حلّ الأزمات. واتضح على صعيد هذه المساحة العربية الكاملة أنه ما زال لسوريا وجود فاعل مع هذا الوجود. واستطاعت سوريا بالرغم من كل الضغوطات الدولية والإقليمية أن تنجح بتمرير هذه القمة. ونجحت أكثر في عملية تبيان خطاب مختلف عن كل ما سبق وقيل عن هذا النظام في سوريا».

(الصياد، ٤/٤/٢٠٠٨)

بالصور ..

2006



في ذكرى اغتيال الرئيس رشيد كرامي (طرابلس - ٢٠٠٦)

2004



في احتفال تخريج طلبة الجامعة اللبنانية - الأميركية (٢٠٠٤)

• «أعتقد أنه لمصلحة لبنان وسوريا أن يتكاملا في اتفاق سياسي حول كل الأوضاع التي يمكن أن تؤدي إلى أنموذج للعلاقات العربية - العربية يمكن أن يقتدى به في سبل إعادة صياغة العلاقات بين الدول خارج نطاق ما يسمى مصالح الأفراد لصالح مصلحة الدول. ولبنان يرتبط مع سوريا باتفاقات عديدة، أعتقد أنه علينا أن نملك الجرأة لإعادة ما يسمى النقاش في هذه الاتفاقات، حتى يكون هذا الاتفاق ناتجا عن رضى وقبول متبادلين بين شقيقين. وبمعنى أوضح، أن نعيد قراءة هذه الاتفاقات ونزيل منها الشوائب، إن وجدت، بشكل يسمح لتكون هذه الاتفاقات ناتجة عن رضى وقبول متبادلين بين بلدين شقيقين جارين. وهكذا يمكن بعدها أن تمام العلاقات الدبلوماسية بإيجاد سفارات لدى كلا البلدين، بشكل يسمح بمتابعة هذا الاتفاق، والتأكد من صحة التنفيذ، وبالتالي إعطاء المعنى الحقيقي لأنموذج الراقي والحضاري لقيام العلاقات الأخوية ضمن الدبلوماسية الراقية».

(الصياد، ٢٠٠٨/٦/١٣)

الانتخابات النيابية سنة ٢٠٠٩

يردّد في مجالسه الخاصة القول :

• «سأترشح إلى الانتخابات النيابية المقبلة عن المقعد الشيعي في قضاء جبيل، منطقتي التي نشأت وربيت فيها، لأنني أحمل هموم أهلها وأوجاعهم وأحلامهم وتطلعاتهم، لكي أسخر العمل السياسي في رفع الهموم والأوجاع، وتحقيق الآمال والتطلعات».

• «من يراجع أقوالي وأفعالي يدرك أنني ثابت على مواقفي السياسية السابقة، فأنا لا أبدل في مواقفي السياسية كما يبدل كثيرون من أهل السياسة في لبنان. مواقفي كانت وستبقى وليدة خيارات وقناعات وطنية وشعور عميق بحاجة اللبنانيين كافة إلى الدولة المدنية الحقيقية القائمة أولاً على الممارسة السياسية الأخلاقية، وعلى تفعيل دور المؤسسات فيها ثانياً».

بالصور ..

2008



في منتدى اللقاء الوطني المسيحي (جيبيل - ٢٠٠٨)

2007



مع مدير مكتب الأمين العام لجامعة الدول العربية السفير هشام يوسف (٢٠٠٧)

• «إنها دولة المواطنين، لا دولة المحسوبيات الطائفية والمحاصصات النفعية التي تخطت في لبنان كلَّ حدٍّ خصوصاً في السنوات الثلاث الأخيرة».

• «كذلك يجب أن يكون همّنا الأكبر، وهمّ المسؤولين السياسيين تنزيه القضاء اللبناني، وغربلته من كل طالح، ورفع القانون إلى حيث يجب أن يكون، فيخضع له المواطنون جميعاً دون تمييز ومن بينهم النواب والوزراء والزعماء والرؤساء. لا قوّة أقوى من القانون، به نعيد الثقة والاعتبار للبنان الدولة في كلِّ مضامير الحياة، داخلياً و دولياً».

• «يحدونا الأمل على أن الدولة المدنية لن تبقى حلماً، بل يمكن أن تصبح واقعاً إذا عرفنا جميعاً كيف نبنيها ونحصنها فنمنع عنها الضغوطات من أي جهة أتت. وإذا عرفنا كيف نثبّت العدالة الاجتماعية فيها لتقوى على جرائم التبعية والتزلم والرشوة والفساد والمحسوبية. وهذا لا يمكن أن يكون بالعقول المتحرّرة، والغوغائية السياسية، وشراء الكرامات، وخداع المواطنين، بل بالانفتاح على الآخر وقبوله كما هو، والإيمان بقدرسية حق الاختلاف، ودعوة الجميع للانتماء الحقيقي إلى لبنان - الوطن».

• «إن الدولة المدنية تستلزم رؤية سياسية تأسيسية سليمة، مؤمنة باللبنانيين المواطنين لا الرعايا، وتترافق مع سلسلة إصلاحات ليس أقلها اللامركزية الإدارية وإنماء المناطق النائية والمحرومة منذ عقود وعقود إنماءً اقتصادياً وزراعياً وخدماتياً متوازياً مع المدن المحظية، وبخاصة العاصمة بيروت».

• «على أمل التغيير والإصلاح وبناء لبنان، أودع ترشيحي ضمائر اللبنانيين، وأدعوهم إلى الشهادة للحق».



عباس هاشم

- ولد في بلدة طورزيا (قضاء جبيل) في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٤.
- والده: حسين هاشم.
- والدته: آمنه شهيد إبراهيم.
- زوجته: السيدة أمال حسن إبراهيم، ولهما أربعة أولاد: علي ودارينا ونسرين وميرا.